وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٩ لسنة ٢٠١١ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٠٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ٢٠١٠/١٠/٢٥ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/١/٢٩ ؛

قـــرر:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٤٣٧٢٩٢٠ ج (فقط أربعة ملايين وثلاثمائة واثنان وسبعون ألفًا وتسعمائة وعشرون جنيهًا لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٤١٢١٧٩٥ ج (فقط أربعة ملايين ومائة وواحد وعشرون ألفًا وسبعمائة وخمسة وتسعون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٢٥١١٢٥ ج (فقط مائتان وواحد وخمسون ألفًا ومائة وخمسة وعشرون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١١/١/٢٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى